سقط هبل وبقي اللات والعزة

لابد أن نقرأ ما يجري حولنا، فبقائنا دون قراءة، يعني الرسوب مهما امتلكنا من ذكاء ودهاء، (وحتى مع توفر من يغششنا)، وبعجالة احاول قراءة المشهد بحسب رأيي المتواضع, خاصة وإنني، وبدون تشائم، أرى أن الوقت الفاصل بيننا وبين امتحاننا، بدأ يضيق ويقصر، لذلك علينا تحسين أسلوب القراءة وتحسين آلياتها.
كثيرٌ مايطل علينا دولة رئيس الوزراء، ليتكلم وبصوت عالي ومتحمس عن ازلام النظام السابق، سيّما القيادات في الحزب، ومن تلطخت ايديهما بدماء الشعب العراقي ..(هذة ظاهر الحديث).

جاسم الموسوي

نعلم، وغيرنا كذلك ان(باطن الحديث) ليس كذلك ,القيادة التي يتكلم عنها موجودة، وبكثرة، تحت عباءته ،ويديرون قسماً مهماً من شؤون الدولة، سيّما في وزارة الدفاع والداخلية,ماحصل من تفجيرات في البلد يوجه اصابع الاتهام الى القاعدة، او ازلام النظام البائد، وازلام النظام يتبوؤن مناصب عليا في البلد .. ماذا يمنعهم من التآمر على البلد .. (فشتان اذاً بين كلام رئيس الوزراء وافعاله) ! الإنتفاضة الشعبية التي سطّرها الشعب العراقي ضد حكم الطاغية ونظامه البائد مازالت في بدايتها، فليس معقولاً أن يضحي الشعب العراقي بالشهداء والجرحى والغربة، ليبقى في سدة الحكم أعوان النظام البائد وزبانيته.
العراقيون الذي ناضلوا ضد الدكتاتورية التي عاثت فساداً وإفساداً ونهباً وقتلاً وتعذيباً لأكثر من ثلاثين عاماً مضت، فهل يقبل العراقيون بعد كل هذه التضحيات، وبعد أن نجحوا في إخراج الطاغية من الباب، أن يعود إليهم أعوانه وزبانيته من الشباك ؟
الحكومة التي تتعاون مع قتلة ابناء شعبها من أعوان النظام البائد، المتصدرين مناصب رفيعة،حكومة فاشلة ،وقد احتفظت بازلام هدام، سيّما في وزارة الدفاع، واكثرهم كان مسؤولاً عن الجرائم التي كانت ترتكب ضد الشعب، ولاننسى ان بعضهم وبرتبٍ عالية في وزارة الداخلية.. نفس اليد التي كانت تبطش بالعراقيين
هؤلاء من بقايا النظام الدكتاتوري الذين شاركوا في كل الجرائم التي حصلت للشعب، عندما كان اغلبهم قادة في الحزب , علينا ان لاننسى، أنّهم كانوا المُعين لزوجة الطاغية في نهب خيرات البلاد، والأمساك باقتصاده وثرواته،والدخول في كافة مشاريعه الحيوية رغماً عن الشعب؟ .
ما عجز عن تحقيقه هؤلاء المجرمون من زبانية الطاغية في الاعوام الماضية ، لن يكون صعباً أن يحققوه في هذة الحكومة التي اعطت لهم كل مايتمنون بدون تفكير ودراسة .
اولئك الذين كانوا يزينون للطاغية نسبة ٩٩,٩٩٪ من كل مايطلب منهم، لن يتناسوا دكتاتوريتهم التي تربوا عليها في ظل النظام الفاسد، لذلك سوف يقفون ضد اي إنجازات تخدم الشعب .
انتفاضة الشعب العراقي صنعها الأبطال من لدن الشعب، فهل يقطف ثمارها الجبناء من زبانية هدام ؟؟؟
الرجال لن ترضى بأن يستبدل طاغية بطغاة جدد، ولن نقبل أن يذهب رأس النظام، ويبقى النظام بأجهزته القمعية والأمن,.
الشعب لن يتوقف حتى يسقط النظام كله، لا رأسه فقط، الأبطال الذين عانوا من قمع الطاغية لأعوام مضت ،لن يسمحوا أن يقطف الجبناء ثمار انتفاضتهم بأي حال من الاحوال، الاجرام هو اختيارٌ محض وشخصي جداً من خانن لشعبة -بكامل إرادته- ضد مصلحة وطنه وبني جلدته ، وفي العادة لا توجد ظروف قاهرة أو موضوعية تضطر الإنسان إلى أن يكون مجرماً ضد اهلة، ولذلك لا يمكن أن يدافع عن الخائن إلا من يشترك معه بشكلٍ أو بأخر في نفس الصفات، وربما المواقف المأزومة؟
أننا يجب وبتجرد وحياد أن نطرح تلك المقولة على عقولنا ونناقشها باعتبارها تساؤلاً مشروعاً يحق للعقل أن يفكر فيه: هل حقاً فشلت الحكومة في إدارة البلاد وتحقيق الأهداف التى أعلنوا عن عزمهم لتحقيقها؟

رحلة خيانة

لا يوجد أنسان لا يحب وطنه، ولا يهب للدفاع عنه في أوقات الشدة والتصدى للأعداء ودحر الغزاة والطامعين، والدفاع عن الأرض وشرف الأباء والأجداد، وتسجيل البطولات الخالدة والوقوف في وجه من يطمعون في خيرات الوطن وسرقة ثرواته قديماً وحديثاً، وكثيراً ما يضحي المرء بحياته وعمره في سبيل رفعة شأن وطنه وأمته، ليغدو بطلاً شهيداً، يكتب إسمه بأحرف من نور في صفحات التاريخ والخلود، تتذكره الأجيال جيلاً بعد جيل، ليغدو مثلهم الأعلى في التضحية ونكران الذات يقتدون به في حياتهم.

عزيز الكعبي

غير أن هناك في كل زمان ومكان من يرتضون لأنفسهم الإقدام على خيانة وطنهم وأمتهم وشعبهم، وبيع ضمائرهم وتاريخهم الشخصي، إن كان لهم تاريخ وشخصية، والتعاون مع أعداء الوطن والتاريخ والحقيقة، لينالوا الخسران والعار والخجل في الحياة والآخرة ,و يبقوا مُنكسي الرؤوس في أماكن مظلمة، مذعورين لا يخرجون من جحرهم في النهار، وإذا ظهروا ليلاً فإن الذعر والخوف من انتقام الوطن يراودهم، وهم لا يعرفون كيف يمضون العيش في ظل ذلك العار الذي يلاحقهم حتى في مماتهم!!
زار وفد عراقي غير رسمي – بروكسل، (((يدعي))) أنه يدافع عن حقوق الأنسان العراقي، وقد ظهر في عدة فضائيات، وهو يتباكى للعالم من الحكومة العراقية في سبيل الرفق بالقتلة والسفاحين، ومعاملتهم معاملة انسانية، وأبدى انزعاجه من اعدامهم، ويرى في ذلك خروجاً على مبادئ وقوانين حقوق الانسان التي أقرّتها المنظمات الدولية لحقوق الانسان.
أسفي لهذا الرأي القاصر الذي يرى نصف الحقيقة، ويغض النظر عن النصف الأخر، أنه يتعاطف ويتباكى على السفاحين والقتلة والارهابيين، ويتناسى مئات الالوف من الضحايا الابرياء الذين سقطوا صرعى جراء عملياتهم الهمجية!؟
هل يعلم من يدافع عن حقوق الانسان ان اعدامهم ادخل البسمة الى شفاه اليتامى من ضحاياهم، مسح دمعة الثكلى التي بطش الارهاب بأبنها البريء.. أفرح الارملة الذي قتل الارهاب الاعمى زوجها، وجعلها ذاهلة حائرة في مصيبتها.
لقد صبر العراق كثيرا على جرائمهم ويبدو أن السكوت على جرائمهم خيانة!!
إن خيانة الوطن جريمة لا تغتفر، ومن يقدم عليها يستحق أقسى العقوبات، خاصة من يضعون أياديهم في أيدي الإرهابيين ، ويعينونهم على العبث بمقدرات بلدهم، وترويع أهلها، وإسالة الدماء الزكية في سبيل أفكار متطرفة منفصلة، تمس بأمن الوطن، و غايتها زعزعة النظام والتطاول على القانون ومن يمثله !!
أي دولة يخون فيها برلماني منتخب من الشعب, ويسيء للشعب وللوطن، واي دولة يخون فيها من يقسم امام الشعب على خدمة البلد وتنفيذ المهام الموكلة له بكل امانه؟ و ان يكون الأمين على هموم المواطن ومصلحة الشعب؟
وهل تعلم أيضاً أن للخيانة وجوها كثيرة، أقذرها ان تكون إنساناً غافلاً، فالخيانة وحل عميق وبحر قذر لا يجيد السباحة فيه إلا المتلوثين، إذا خانك أحدهم وتيقنت من الخيانة فلا تضيع وقتك في استفسارات غبية ولاتنتظر منه إجابة، فالخيانة في حد ذاتها اجابة ؟؟
ما جرى في العراق لا يمكن ان يجري في أي دولة اخرى ،ولا في اشباه الدول، ولا حتى في الكيانات،وما فعله السماسرة والمتاجرين بدماء العراق الزكية ، لا يمكن ان يكون سلوك رجال مسؤولين او حتى سلوك رجال العصابات .
يبدو أن السادة لم يسمعوا أو يروا الجرائم التي يرتكبها الارهاب في العراق، بحق السكان الابرياء، اذ لم يسلم منهم العامل في مصنعه، ولا الموظف في دائرته، ولا التلميذ في مدرسته، ولا رجل الدين في مسجده او حسينيته او كنيسته، ولا المرأة التي تتبضع من السوق، ولا عامل المسطر الذي مزق الارهاب جسده وأسرته تنتظره، ليجلب لها رغيف العيش.
هل هؤلاء الذين ذكرت هم محاربون كي يغتالهم الارهاب بدم بارد ويمثل بجثثهم؟ الم يبلغ علمكم ذلك؟ الم تَرَوا فظائعهم في الفضائيات؟ وهذا ديدنهم منذ ان تغير النظام الجائر. تصوروا، يهدمون المدارس على رؤوس الاطفال، فتتشظى اجسامهم الغضة.. جرائم كهذه ألا تهز ضمائركم وتدمي مشاعركم؟ ان اعدامهم والقصاص منهم هو الجزاء العادل الذي أقرّته شريعة السماء ، وهي مسؤولية الشرفاء في الحكومة ليحموا شعبهم من هؤلاء المجرمين.مسؤولية البرلمان ان يلغي الحصانات الممنوحة للمفسدين، وعلى الحكومة ان تفتح هذا الملف لأنّهالاخطر, وعلى مجلس النواب ان يغسل عاره من هكذا خائنين.

إسرائيل والفاتيكان: مفاوضات المقايضة بشأن القدس

لم تخرج ديانة غانمة من «نوسترا آيتات»، أي من برنامج حوار الكنيسة الكاثوليكية مع الأديان غير المسيحية، عقب مجمع ١٩٦٥، مثلما خرجت اليهودية، حيث اكتشفت الكنيسة الكاثوليكية على حين غرّة، بعد قرابة الألفي سنة، أنها كانت على ضلال طيلة تلك العهود في قراءتها للكتاب المقدس، بشأن الذين هادوا.

د. عزالدين عناية

انجرّ عن ذلك، انقلاب مباغت بمئة وثمانين درجة.. فلسطين عانت من تبعات ذلك وما زالت، وأخر فصول هذا التحول، مفاوضات المقايضة بشأن المواقع المقدّسة الجارية بين إسرائيل والفاتيكان، والتي ستشهد في يونيو القادم أخر مراحلها.منذ زهاء إحدى عشرة سنة، والمفاوضات جارية على قدم وساق بين الجانبين، أي منذ الاعترافً المتبادل بين الدولتين سنة ١٩٩٣، الصورة الرائجة أو المروَّجة عن تلك المفاوضات، أنها تتعلق بالإعفاءات الضريبية من عدمها، وبموضوع التأشيرات لرجال الدين، وبالأوضاع القانونية لبعض المناطق المقدسة المسيحية، والتي من مجملها عليّة صهيون.. موضع العشاء الأخير للسيد المسيح مع حواريه، وهو المكان الذي يُرجَّح أنه يضمّ مقام النبي داود، والمصلّى الصغير الذي يُعرف بكنيسة الحواريين، وقد بقي المكان طيلة عهود سابقة تحت رعاية عائلة الدجاني المقدسية إلى أن تم ضمُّه إلى وزارة الأديان الإسرائيلية، وهو في الوقت الحالي في قبضة المتدينين اليهود.في الحادي عشر من فبراير المنقضي، أوردت صحيفة «لوسّرْفاتوري رومانو»، اللسان الرسمي لحاضرة الفاتيكان، بلاغاً عن لجنة المفاوضات الثنائية بين الكرسي الرسولي وإسرائيل، بشأن ترتيبات الاتفاق الجاري بشأن القدس. لم يشر البلاغ إلى مضامين الاتفاق، ولا إلى المقايضات الدائرة، واكتفى بإيراد قائمة طويلة بأسماء أعضاء الوفدين المشاركين من كلا الجانبين، دون أية إشارة إلى فحوى الإتفاقات، لم يثر الأمر تململاً، ولا تساؤلاً في أوساط أعضاء الأسلاك الدبلوماسية العربية النازلة لدى حاضرة الفاتيكان، أو كذلك لدى ممثلية الجامعة العربية في روما، وكأن الأمر لا يعنيهم! لم يستفسروا مضيّفيهم عما يجري بشأن المدينة السليبة، وهو أضعف الإيمان في التقاليد الدبلوماسية. الشيء الذي طفح على أعمدة الصحف الإيطالية، أن المفاوضات سائرة باتجاه القبول بالأمر الواقع، والإقرار بسيادة إسرائيل على القدس، مقابل الاعتراف بتسيير الفرنسيسكان، ،فصيل الرهبنة التابع لكنيسة روما، لموضع العشاء الأخير،وإقامتهم القدّاس في المصلّى الصغير، أي الاستغلال التام مقابل التنازل التام عن الملكية. عملية المفاوضات، تجري بقيادة المالطي أنطوان كاميلاري الذي خلف سلفه إتوري باليستريو، بعد أن أبعد إلى كولومبيا، جرّاء تورطه في التستر على عمليات فساد أخلاقي.
أمّا العرب فكأن الأمر لا يعنيهم ! تجري المفاوضات مع الفاتيكان وبأسم الفاتيكان، وإن تم تشريك بعض رجال الدين المسيحيين العرب، ذلك أن صياغة النص بين الطرفين، لا تشير إلى عمليات الضمّ والاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية بعد ١٩٦٧, وهو ما يعني التمرير بأسم المسيحيين العرب المشاركين شكلياً في المفاوضات لعمليات المقايضة، فبدون توضيح لنقطة الاحتلال ١٩٦٧ ،فإن المفاوضات تمثل اعترافاً ضمنياً، بسلطة الإحتلال على تلك المواقع، ودحضاً ونفياً للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فالنص يستدعي تحويراً، وإلّا سيكون انحيازاً فاضحاً لإسرائيل ضد الحقوق الفلسطينية المشروعة، واعترافاً، بضمّ إسرائيل للقدس الشرقية في وقتٍ ينبغي أن يكون فيه جلياً، أن الاحتلال العسكري هو خطيئة ضد الله والإنسان، وأن اللاهوت الذي يبرر هذا، هو لاهوت تحريفي وبعيد جداً عن التعاليم المسيحية، بناءاً على ما أقرّته وثيقة «وقفة حق» (٢٠٠٩) الصادرة عن قيادات مسيحية فلسطينية مرابطة في الأرض المحتلة.ثمة إضعاف للموقف المسيحي الفلسطيني، يروّج له عربٌ ويساهم فيه عربٌ، داخل البلاد العربية وخارجها. أحياناً، ناتج عن ترديد ساذج لمقولات الكنيسة الغربية دون تروّ، وأخرى عن مشاركة مقصودة في هذا التمشي، يدفع باتجاه جعل الميراث المسيحي في أرض فلسطين تحت الوصاية والانتداب الجديدين لكنائس غربية عابرة للقارات، والسعي لإعطاء الكنيسة الغربية، صورة المخلص لمسيحيي البلاد العربية. أداتهُ الأساسية في ذلك التخويف المفتعل من الإسلام، ومن كل ما يمت بالإسلام، والتغاضي عن ممارسات الجانب الإسرائيلي. فالمشكلة في إسرائيل وليس في المسلم الفلسطيني الحزين، والتحليل الذي يجعل دواعي معاناة المسيحي الفلسطيني موزّعة بالتساوي بين المسلم الفلسطيني وإسرائيل هو كما يقول المثل في بلاد المغرب: «الدبرة في الحمار أتوا بالحصان يكوُنه». الأوْلى بتلك الكنائس التي تذهب ذلك المذهب و»ألا تعمل على إعطاء غطاء لاهوتي للظلم الذي نحن فيه، أي لخطيئة الاحتلال المفروض علينا» كما جاء في وثيقة «وقفة حق» المشار إليها. لذلك لم نستغرب حين قال بيير باتيستا بيتسابالا المكلّف الفاتيكاني بحراسة الأراضي المقدسة: ليس هناك اضطهاد (في إسرائيل)، بل هناك حرية دينية، في تصريح لـ»فوروميكي» بتاريخ ٢٦-١٠-٢٠١٣.

قانون الاحوال الشخصية الجعفري , وحق اغتصاب الطفولة

جمعة عبدالله

من مصائب الزمن الاغبر الذي اصاب العراق بكل اطيافه , بسبب قادة العراق الجدد , الذين لا يعملون ولايتحركون , إلّا لصبّ الزيت على النار , ليزيدوا الطين بلة , أنهم لم يشبعوا طمعهم وشراهتهم من الفساد المالي والسياسي , بل يقرون تشريع قانون الاحوال الشخصية , المستند على الطائفية، وعلى عقلية العصر الجاهلي , في وئد البنات , و اذلال وتحقير المرأة , وسلخ حقها كأنسانة وكمواطنة , واغتصاب حق الطفولة وخنق براءتها , وخير مثال : قانون الاحوال الشخصية الجعفري الذي قدّمه , وزير العدل، حسن الشمري (من حزب الفضيلة) الى مجلس الوزراء الذي اقرّه في احدى جلساته , وارساله الى مجلس النواب , لاصداره كقانون دولة في استغلال الطائفة الشيعية كذريعة وحجة في ارتكاب المفاسد .أنّه تشريع الثقافة الرجعية والمتخلفة والمتعصبة التي عفا عليها الزمن , وفي محاولة الى ارجاع العراق الى الوراء الى العصر الجاهلي في عقليته وثقافته تجاه المرأة , اي العودة مجدداً الى عبودية المرأة , وخنق حقوق الطفولة , ان هذا القانون , سيحدث فجوة عميقة , ويدق اسفيناً بين مكونات الشعب واطيافه الدينية والسياسية , مُكرساً الانقسام الطائفي , بأن تصبح الطائفية ، المصدر الرئيسي لتشريع القوانين التي تنظم المجتمع وتقوده نحو اهدافها المتخلفة التي ستجلب مشاكل مضاعفة , للمشاكل التي يعاني منها الشعب بالانهيار والتدهور . ان هذا القانون السيء , يشطب الهوية الوطنية , مع شطب حق المواطنة للمرأة العراقية , بجعلها بضاعة للشراء والبيع , منذ طفولتها، (تسعة اعوام تكون مستعدة للزواج مهما كان العريس)، أنّه يشكل بادرة خطيرة في انتهاك الدستور , وحتى في قيم الشريعة الاسلامية , بهذا الاستخفاف والاستهتار بالقيمة الانسانية , بعدم المساواة في الحقوق بين المواطنين , وشطب مواطنة المرأة، اي اعتبارها (سلعة جنسية قابلة للبيع والشراء) ، وليس كمواطنة تساهم في بناء الوطن . لو اراد وزير العدل (حسن الشمري) ان يترك اثراً طيباً ومحبوباً في نفوس الاكثرية الساحقة من الشعب والمجتمع , وان يقدم خدمة جليلة لنفع العام , ليقدم الى مجلس الوزراء , قانون الاحوال الشخصية المرقم ١٨٨ الصادر في عام ١٩٥٩ , لأنّه افضل قانون ينسجم مع الدستور العراقي , ويتماشى مع الشريعة الأسلامية , ومع تطلعات المواطن , في احترام حقوق المرأة , ويوفر الغطاء الرحب للمذاهب الاسلامية , ويحفظ حقوق الطفولة , ويقف بالمرصاد لمن ينتهك حقوق المرأة , ويتماشى مع الاعراف والتقاليد في البلدان المتحضرة , ويدعم بناء الدولة الديموقراطية , ويتعايش مع التطور والتمدن الحديث (وليس مع شريعة قندهار). ان إقرار هذا القانون , سيعمق الفجوة والشرخ في النسيج الوطني , ويشطب هوية الوطن , وسيزيد من انسداد الافق للعراق , ويمسخ معنى الطفولة , ويدعو الى الانفصال والانقسام بوحدة الوطن , وسيترك آثاراً مدمرة على المجتمع العراقي , وبحق وصفه المرجع الديني بشير النجفي بأنّه : (ينطوي على شطحات في الصياغات الفقهية والقانونية , ومن الضرورة عرضه على السيستاني والاستنارة برأيه) . لذا على المرجعية الدينية , ان تحدد موقفها الثابت والحاسم والقاطع , من هذا الانتهاك الصارخ للدستور وللطائفة الشيعية , بارتكاب حماقة رعناء , باصدار قانون الاحوال الشخصية , تنتمي في الشكل والمضمون الى العصر الجاهلي ومخلفاته وعقليته تجاه المرأة , ان الطائفية وثقافتها , لايمكن ان تكون مخرجاً لانقاذ العراق , وانّما تفتح باب جهنم لحرق العراق , الرحمة كل الرحمة للعراق الجريح , لاتعمّقوا جراحه بعقليتكم التي تنتمي الى عقلية وثقافة داعش.

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتابها

كيف نحصل على التمويل اللازم؟

جميل عودة
مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

هذا هو السؤال الأهم والأصعب الذي تواجهه أي منظمة عند التفكير بوجود حاجة لتبني مشروع ما أو برنامج ما.. حيث أثبتت كثير من الدراسات الميدانية التي طبقت على المنظمات غير الحكومية أن مشكلة التمويل هي من أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المنظمات.
ان المقصود من عملية (التمويل) هو إيجاد المال اللازم للإنفاق على جميع العمليات الإدارية، وعلى مختلف الأنشطة والبرامج التي تقوم بها المنظمة، ومن ثم يمكن وصف تمويل المنظمات غير الحكومية أنه «ذلك المال الذي تحصل عليه هذه المنظمات من مصادره الخاصة والعامة. طبقا للوائح والقوانين المنظمة ليكون موردا ثابتا ومستمرا للصرف منه على أجهزة المنظمة وعملياتها الإدارية وبرامجها وأنشطتها وتكوين أصولها الثابتة والمتداولة. «
تأتي أهمية التمويل من حيث أنه يتوقف عليه كل من حجم النشاط، ونوعه، ومستواه، وأثره على البيئة، والمساعدة على وضع السياسات العامة للمنظمة والحفاظ على ثباتها واستمراريتها، وزيادة الخدمات المقدمة، أو تطويرها وتحسين مستوى جودتها، أو زيادة عدد المستفيدين من خدماتها، وتقديم وسائل فعالة لتسويق رسالة المنظمة وأهدافها في مجال أوسع، وأخيرا تحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستقلالية. والحقيقة أن مفهوم (التمويل) لا يجب أن يقتصر على الدعم المالي فقط، لأن الدعم المالي هو عنوان واحد من عشرات العناوين التي تدخل في مفهوم التمويل، وبصورة عامة، فأن التمويل الذي يمكن أن تحصل عليه المنظمات غير الحكومية، قد يكون تمويلاً غير مالي، وقد يكون تمويلاً مالياً.
أولاً- التمويل غير المالي: وهو نوع من التمويل يقدم للمنظمات، ولكنه لا يتضمن ولا يحتوي على دفع نقدي للمنظمة، مثل: التطوع بالوقت، المنح العينية، المشورة والنصحية، التدريب والاستشارات، والتأييد والدفاع عن متبنيات المنظمة وغيرها، والحقيقة التي لا شك فيها أن كل تمويل غير مالي في النهاية، لابد أن يكون له ترجمة مالية تعود على المنظمة، وإن كانت في صورة غير مباشرة، والتمويل غير المالي، عادة ما يكون له قيمة معنوية تفوق في أحيان كثيرة قيمته المالية.
ثانياً- التمويل المالي: فهو نوع من التمويل يقدم للمنظمات، ويشتمل على دفع نقدي للمنظمة، وهو قد يكون تمويلاً ذاتيا، وهو تمويل مرتبط بالمنظمة ذاتها، فلا يأتي من جهة خارجية أي كانت هذه الجهة، وإنما يأتي من خلال المنظمة، وبسبب تنفيذها لأنشطة وبرامج ومشروعات خاصة بها أو تقديمها لخدمات بمقابل مالي.
وقد يكون التمويل من خلال الأفراد، وهي التبرعات أو المنح النقدية التي تأتي من أفراد لهم علاقة بالمنظمة أو أعضاء فيها أو من مهتمين بما تقوم به من أنشطة ومشروعات، أو يكون من الدولة، وهو نوع من المنح تقدمه الهيئات الحكومية للمنظمات لتمويل أنشطة محددة، أو يكون من الهيئات الدولية، وهي المنح التي تقوم الهيئات الدولية بتقديمها للمنظمات لتمويل برامج ومشروعات محددة، وغالبا ما تكون هذه المنح على برامج ومشروعات تحددها الهيئات المانحة مباشرة أو لتمويل برامج ومشروعات تحددها المنظمة وتقتنع بها الجهة المانحة. وفي الحالتين تكون هناك ضرورة أن تقدم المنظمة مقترحا لما ترغب في تنفيذه من برامج أو مشروعات وفقا لنظام محدد من قبل الجهة المانحة أو وفقاً للأصول المتعارف عليها في هذا الصدد.
أو يكون التمويل المالي من المؤسسات والمنظمات الكبيرة، وهي منح تقدمها المؤسسات غير الحكومية والتي تعتبر وهي منظمات كبيرة الحجم ولها مصادر تمويل خاصة بها وتقوم هذه المؤسسات وفقا لأهدافها بتقديم هذه التمويلات للمنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً، أو يكون من منح الشركات، والمقصود هو ما تقدمه شركات القطاع الخاص من فرص تمويلية للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ برامج ومشروعات تقع في دائرة الاهتمامات التنموية الخاصة بهذه الشركات وغالباً ما تصنف هذه التمويلات تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة.
في العراق، حدد قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ في الفصل الرابع -الأحكام المالية في (المادة ١٣) موارد المنظمة غير الحكومية في ثلاثة موارد أساسية وهي:
أولاً- اشتراكات الأعضاء. ثانياً: التبرعات والمنح والوصايا والهبات والهدايا الداخلية والخارجية. ثالثاً: العوائد الناتجة من نشاطات المنظمة ومشاريعها. وهناك مصادر أخرى نصت عليها المادة (١٤):
ثانياً: للمنظمة المشاركة في العطاءات التي تعلن عنها السلطات العامة، على أن تدخل المواد أو الخدمات المطلوبة في العطاء ضمن مجال إختصاص المنظمة.
ثالثاً: للمنظمة حق تملك العقارات بالقدر الضروري لاتخاذ مركز لها ومراكز لفروعها أو محل لاجتماع أعضائها أو لتحقيق أهدافها وفقاً للقانون.
رابعاً: للمنظمة أن تبيع أي عقار لم يعد ضرورياً لأهدافها وفق القانون ويقيد ثمن العقار إيراداً لها. كما نصت المادة ١٧ أولاً: تعفى المنظمة ذات النفع العام من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والتعريفات والرسوم الكمركية وضرائب المبيعات.
السؤال هنا، هل استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تستثمر لمصلحتها المصادر المالية والمصادر غير المالية المتاحة لها، كم استثمرت من مصادر التمويل الداخلية، ومصادر التمويل الخارجية، كم استثمرت من مصادر التمويل الذاتية، ومصادر التمويل الحكومية؟
والجواب، هو إن المنظمات غير الحكومية عموماً، وفي العراق بالخصوص تعاني من ضعف الموارد المالية والفنية والبشرية، ومن نقص الخبرة الإدارية لدى أعضائها، والعجز أو القصور في التخطيط ، وإعداد البرامج والمشروعات التي لها صفة الاستمرارية، ومن ضعف قدرة المنظمات على تنمية المشاركة المجتمعية وتفعيل المساهمات المجتمعية، ومن ضعف القدرة على الاستمرار في المشروعات الناجحة التي تبدأ بها في حالة انقطاع المعونات الخارجية.
للأسف الشديد، في كثير من المؤتمرات وورش العمل، يتم التركيز على التمويل الحكومي والتمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية، مع أن وكالات وصناديق الأمم المتحدة في العراق لم تسهم بشكل منظم بعملية تنمية وتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية، وأن الحكومات العراقية لم تضع خطة إستراتيجية من شأنها أن تعزز قدرات المنظمات المحلية عدا إقرار قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠، وما ترتب عليه من تأسيس دائرة لتسجيل المنظمات غير الحكومية، وأن المنظمات غير الحكومية لم تتمكن من إعانة نفسها بنفسها ولم تكون منذ تأسيسها منظمات مدنية قوية داعمة لحركة المجتمع المدني.
وهنا نقول إنه مع أهمية وجود التمويل الحكومي، ومع أهمية التمويل الخارجي، ولكن على المنظمات غير الحكومية- اليوم- أن تراجع استراتيجياتها وتفكر بشكل جدي باستثمار المصادر البشرية والمالية والنقدية المتوفرة في البلد وهي كثيرة ومتنوعة، لان هذا النوع من مصادر التمويل هي مصادر إستراتيجية لا تنضب أبداً، بخلاف مصدر التمويل الحكومي، ومصدر التمويل الخارجي.
بناءاً عليه فأن المنظمات غير الحكومية من أجل الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتها فان عليها القيام بعدد من الإجراءات وهي:
- تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية كاسلوب لتنمية موارد المنظمة، أي مشاركة أفراد المجتمع بأفكارهم ومساهماتهم العينية والمالية لتحقق أفضل عائد للتنمية.
- اعتماد التطوع كاسلوب لتنمية الموارد المنظمة، فهناك الكثير من الطاقات المعطلة يمكن استثمارها وجذبها إلى المنظمة.
- اعتماد التمويل الذاتي كأحد استراتيجيات وهو المال الذي تحصل عليه المنظمة بجهود أعضائها وأجهزتها المختلفة والتبرعات والوصايا والهبات من الأشخاص الطبيعيين المنتمين للمنظمة، وإيرادات ورسوم الخدمات التي تقدمها المنظمة للجمهور، وإيرادات الأنشطة والمشروعات والبرامج، وهي مصادر هامة للمنظمة، وتفعيل إيرادات الأملاك والأصول الثابتة التي تمتلكها المنظمة.
- اللجوء إلى الشراكة والتشبيك كأحد استراتيجيات التمويل المهمة: حيث نجد أن قدرة المنظمات المتشاركة مجتمعة ستكون أكثر تأثيرا في الجهات المانحة والممولة وأكثر اجتذابا لهذه الجهات والتي يعنينها في المقام الأول أن تتعامل مع كيانات قوية ولديها قدر عالي من الالتزام والمهنية في التعامل وفي التنفيذ من جهة، ومن جهة أخرى فان تكاتف المنظمات المتشاركة والمتشابكة يجعل قدرتها على الوصول للمجتمع وتعبئة موارده كبيرة ومؤثرة..
وفي كل الأحوال لا يجب أن تعتمد المنظمة على مموّل واحد، بل عليها أن تصل إلى مجموعة واسعة من مصادر التمويل، من بينها المؤسسات والشركات، والحكومات، والأفراد مضافاً إلى تدعيم برامج التمويل الذاتي. وأخيراً ، علينا أن نتذكر دائما أن العديد من المنظمات تبدأ عملها من دون الحصول على منح رسمية أو مصادر تمويل طويلة الأمد، إنها تحصل على المتطوعين وعلى التبرعات الابتدائية، ثم تسعى للحصول على تمويل من مؤسسات ووكالات حكومية ومن عامة الناس، بعد أن يصبح لديها نتائج لإظهار تأثير جهودها.